

## الأرشيف الوطني الهندي في نيودلهي ومجرباته من وثائق العراق والخليج العربي

د. مصطفى عبدالقادر النجار  
الأمين العام لاتحاد المؤرخين العرب

يعد الارشيف الوطني الهندي أكبر مستودع للوثائق في قارة آسيا على الاطلاق، حيث انه يضم عددا ضخما من وثائق شركة الهند الشرقية وحكومة الهند البريطانية ويرجع تاريخ تلك الوثائق الى عام ١٧٤٨ .

والارشيف الوطني الهندي لا يمكن ان يستغنى عنه طلاب البحث في مختلف حقول المعرفة . وموجوداته لا تقتصر على الوثائق الهندية المحلية ، وانما تتعداها لتشمل وثائق معظم الدول الاسيوية التي تعاملت معها بريطانيا بشكل او باخر ، بما فيها وثائق العراق وبقية اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية التي هي موضع اهتمامنا في هذا البحث .

والسجلات تلك تمثل خزينا غير محدود للملايين الوثائق التي تغطي استراتيجية المنطقة بجوانبها المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحتى النفسية منها ، وذلك للفترة الحديثة .

تأسست دائرة الارشيف الوطني الهندي عام ١٩٨١ . وكانت تعرف باسم ( دائرة السجلات الامبراطورية The Imperial Record Department ) بعد ان برزت الحاجة الملحة لها ، وذلك بعد ان تكدست الوثائق والسجلات في الدوائر المختلفة واصبح امر اتلافها شائعا (١) .

وعليه فقد شكلت في كلكتا لجنة خاصة للإشراف على فرز الوثائق والسجلات للعمل على حفظ ما هو مفيد منها، وعين (المستر فورست Mr. Forrest) أول مسؤول للدائرة المذكورة حيث بدأ عملية تصنيفها وجمعها في مكتبة مركزية موحدة وذلك وفقا للأسس التالية :

- ١ - سجلات الشؤون الداخلية من عام ١٧٥٢ الى عام ١٨٧٩
- ٢ - سجلات اللجان الصحية من عام ١٨٤٥ الى عام ١٨٥٩
- ٣ - سجلات اللجان العسكرية من عام ١٧٧٧ الى عام ١٨٥٨
- ٤ - سجلات الاشفال العامة من عام ١٨٥٠ الى عام ١٨٧١
- ٥ - سجلات الشؤون الخارجية من عام ١٧٦٤ الى عام ١٨٢٩
- ٦ - سجلات الشؤون العسكرية من عام ١٧٨٦ الى عام ١٨٩٣

وقامت دائرة الارشيف بعد ذلك باصدار سلسلة من المنشورات المطبوعة للوثائق المتوفرة فيه غطت الفترات التاريخية المختلفة ، وضع بعضها باللغة الانكليزية وبعضها الاخر باللغة الفارسية .

والذي يهمنا من وثائق هذا الارشيف بشكل اساسي هو ذلك الجزء الخاص بدائرة الشؤون السياسية والخارجية ( Foreign and political Department ) التي كانت مسؤولة بشكل خاص عن ادارة الشؤون الخارجية والعلاقات الخارجية لشبه القارة الهندية . لذا فإن الوثائق الخاصة بالعراق والخليج العربي والجزيرة العربية نجدها في هذا القسم (٢) .

ان وثائق قسم الشؤون السياسية والخارجية كانت قليلة في بداية الامر ثم اخذت في الازدياد والتضخم تبعا لازدياد العلاقات الخارجية للسلطات البريطانية في الهند .

ونجد فهارس لوثائق القسم السياسي والخارجي تكاد تغطي جميع الفترات التاريخية منذ بداية تاسيس القسم وحتى بداية القرن العشرين (٣) . والفهارس هذه نجدها قليلة بالنسبة للسنوات الاولى من تاسيس هذا القسم ثم اخذت بالازدياد في السنوات التالية ، فمثلا لانجد للفترة من ١٧٥٦ - ١٨٧٣ الا مجلدين من الفهارس (٤)، ثم اصبح هناك فهرس واحد لكل بضع سنوات ، ثم صارت فهرسا واحدا لكل سنة، وفي المراحل الاخيرة اصبح هناك عدة فهارس للسنة الواحدة .

والفهارس هذه تربو على المائة فهرس جميعها غير منشور عدا فهرس واحد .  
اما الفهارس التي تلي هذين الجزاين المطبوعين فتجدها بوضعها القديم بخط اليد ،  
وقراءتها متعبة للغاية . وهي مفهرسة بحسب الحروف الابجدية (٥) .

وفهارس الفترات التالية للقرن التاسع عشر افضل للقارئ ، فهي مطبوعة ،  
والاسماء فيها واضحة للغاية ، وهناك يجد الباحث اسماء كالبحرين والبصرة وبغداد  
وغیرها . وقد ثبت رقم المجلد الذي وردت فيه هذه المعلومات والمناسبة التي ذكر فيها  
امام كل اسم من هذه الاسماء (٦) .

وبالنسبة للعراق والخليج العربي والجزيرة العربية موضع اهتمامنا الخاص ،  
نلاحظ ان السجلات الاولى لقسم العلاقات الخارجية لم تول تلك المناطق اهتماما  
كبيرا ، وذلك ان حكومة بمباي كانت تمارس سلطة كاملة في ادارة الشؤون الخارجية ،  
وكان ارتباطها مباشرة بلندن دون ان تكون لها صلة بالمديريتين الاخيرتين ( كلكتا  
ومدارس ) . وحتى بعد تشريع البرلمان البريطاني عام ١٧٧٣ قانون التنظيم الذي  
خول كلكتا وحاكمها حق الاشراف على كل من بمباي ومدارس ، فان بمباي استمرت  
في ممارسة الانفراد بمعالجة الشؤون الخارجية للبدان الواقعة الى غرب شبه القارة  
الهندية ، وبضمنها العراق والخليج وشبه الجزيرة العربية (٧) .

ولهذا السبب يجد الباحث ان المادة المتوافرة في ارشيف كلكتا والموجودة في  
الارشيف الوطني الهندي عن العراق والخليج العربي والجزيرة العربية قليلة جدا .

وحدث شيء مهم غير هذه الصورة في القرن التاسع عشر ، وهو ان حكومة الهند  
في كلكتا بدأت تمارس سلطة اكبر ونفوذا اوسع على الشؤون الخارجية الهندية ، واخذت  
تنتزع شيئا فشيئا الصلاحيات التي كانت تتمتع بها حكومة بمباي (٨) .

ولم تعد لحكومة بمباي أهمية تذكر في ادارة الشؤون الخارجية في اواخر القرن  
التاسع عشر وانحصرت ادارة تلك الشؤون بحكومة الهند في كلكتا . ومن ثم في دلهي  
بعد انتقال العاصمة الهندية اليهام عام ١٩١١ (٩) . كما ان دائرة السجل الكبرى  
اصبحت تابعة لوزارة التربية الهندية بعد ان ظلت تابعة لوزارة الداخلية منذ تاسيسها  
حتى ذلك التاريخ .

وبعد انتقال العاصمة صار من الضروري ان تنقل السجلات الرسمية والوثائق  
الى المقر الجديد . وقد تم فعلا تخصيص مبنى مستقلا لها شيد عام ١٩٢٦ ، واكمل

نقل المحفوظات له نهائيا عام ١٩٣٧ . وصار الارشيف الوطني الهندي بعد هذا التاريخ مستعدا لقبول خدمات الباحثين على الوجه الاكمل .

قررت الحكومة الهندية في كانون الاول عام ١٩٣٩ ان تفتح الباب ، بحدود معينة ، لطلاب البحث والدارسين للافادة من المعلومات والاقتباس من الوثائق . وفي عام ١٩٤٣ فهرست موجودات الارشيف من الوثائق والسجلات في (١٠) ٣٩ مجلدا . وقد خففت بعض القيود على الباحثين بعد عام ١٩٤٦ ، وفسح المجال لهم للاطلاع على كافة السجلات لغاية عام ١٩٠١ .

وظل الارشيف الوطني الهندي يطالب الوزارات المختلفة بضرورة توسيع خدماته وان يكشف المزيد من الوثائق للباحثين لتشمل سنوات ما بعد عام ١٩٠١ .

وقد حدث تطور ملحوظ على الارشيف في اب ١٩٤٧ جعلت موجوداته تتضاعف بشكل غير محدود ، نتيجة لهجرة مختلف الوكالات السياسية والتجارية مقار اعمالها مخلفة وراءها سجلاتها ووثائقها كافة للارشيف الوطني . وهي بلا شك ثروة علمية غنية لا تقدر بثمن لطلاب البحث العلمي يمكن اخضاعها للدراسة والاستنتاج والتحليل وكشف الحقائق والتوصل الى نتائج في غاية الاهمية وفي مختلف حقول المعرفة .

وقد واجه الارشيف الوطني صعوبة كبيرة في استيعاب هذا القدر الضخم من السجلات والوثائق ، حيث انها كانت من الكثرة بحيث تجعل الارشيف عاجزا عن استيعابها دفعة واحدة لاسيما وان معظم تلك السجلات والوثائق لم تكن منظمة وفق ترتيب موحد .

وبينما كان الارشيف الوطني الهندي مشغولا بمواجهة ذلك السيل العارم من المحفوظات واذا بوزارة الخارجية الهندية تفاجئه بقرار عام ١٩٤٩ بنقل حوالي مليون محفظة من محافظها ، والتي كانت من قبل محفوظة في سملا ، اليه (١١) .

وهكذا حصلت زيادة مفاجئة في حجم السجلات والوثائق في الارشيف وصار مجموع ما يحتوي عليه قرابة ١٣٠٠٠٠٠ ١٣٠٠٠٠٠٠ محفظة و ١٠٣٠٠٠٠٠٠ مجلد ، وهو في نمو مستمر .

ومما يجدر ذكره ان الحديث عن الارشيف سيبقى ناقصا غير متكامل دون الاشارة الى المكتب الاقليمي ( Regional Office ) الذي شكل في بهوبال ( Bhopal )

عام ١٩٥٤ . وكان هذا المكتب قد أسسته الحكومة المحلية في بداية الامر ثم تقدمت به تلك الحكومة الى الحكومة الهندية التي اوفدت بعثة خاصة لاستلام موجوداته وتنظيمها (١٢) .

وقد صار الارشيف الوطني الهندي محط انظار جميع دارسي شؤون اسيا ، وبضمنها العراق واقطار الخليج العربي والجزيرة العربية .

ويضم الارشيف الان تراثا اسيويا اكثر منه تراثا هنديا ، وهو في كل هذا يتميز عن دور السجلات البريطانية بقدر ضخم من المراسلات المحلية والوثائق الاصلية التي لا يمكن العثور عليها في مكان اخر .

وثمة ملاحظة اخيرة لابد من ذكرها عند المقارنة بين الارشيف الهندي والبريطاني (١٣) والتي تهم كل باحث ينوي الرجوع اليهما ، وهي ان مستوى الخدمات يختلف في الهند عما هي عليه في بريطانيا من حيث التسهيلات وتهيئة مستلزمات البحث ، هذا اضافة الى ان طريقة الحفظ وفهرسة الوثائق والسجلات ليست بالمستوى المطلوب في الارشيف الهندي على العكس من الارشيف البريطاني حيث يعد ارشيفا متطورا على مستوى عالمي ، ويكفي ان نذكر ان عملية الاستعارة في الارشيف الهندي تتطلب انتظارا يتراوح بين ثلاث او اربع ساعات ، وللباحث الحق في استعارة عشرة مجلدات فقط في اليوم الواحد ، على حين انه لا توجد مثل تلك الصعوبات في الارشيف البريطاني . والامل معقود على مثقفي الهند ، لان يولوا هذا التراث العالمي العظيم أهمية خاصة . وان يتوجهوا لادخال احدث الطرق والوسائل لحفظ هذا الخزين العلمي الضخم من اجل النهوض بالارشيف الهندي الى مصاف دور الوثائق والسجلات المتقدمة في العالم .

ونتوجه بالدعوة الى حكومات اقطار الخليج العربي لان تسرع في تصوير الوثائق الخاصة باقطارها قبل ان تنالها عاديات الزمن .

## الحواشي :

راجع عن تفاصيل ذلك :

Handbook to Recorder of the Government of India in the Imperial Record Department .

(٢) كانت الوثائق تحفظ في دائرة موحدة يطلق عليها اسم ( Public Dept.) لغاية عام ١٧٥٦ حيث أسست دائرة العلاقات الخارجية ( Foreign Department ) ومنذ ذلك التاريخ صارت تحفظ الوثائق الخارجية بشكل منفصل .

K. D.Bhargava : Cuide to the Recorder in the National Archives of India, part I ( Introductory ) New Delhi, 1959, pp. 1 —3 . (٣)

Index to Land Revenue Records . (٤) هما بعنوان :

(٥) معظم الورق الذي كتبت عليه تلكا لفهارس ممزق ومتآكل الجوانب . وقد قام الارشيف بلصق تلك الاوراق بالشمع الشفاف وتم حفظها بطريقة جيدة .

(٦) وثائق العراق والخليج العربي والجزيرة العربية ليست مصنفة تصنيفا منفردا متميزا وانما يمكن للباحث ان يعثر عليها تحت اسم المدن والموانئ التي تخص تلك المناطق . فهو يرجع في الفهرس الى حرف ( B ) ليعثر على مادته تحت اسماء : بصرة - بغداد - بوشهر - بندر عباس-بحرين، وهكذا.

K. D. Bhargava, op. cit. (٧)

Ibid. (٨)

(٩) نقلت حكومة الهند البريطانية العاصمة الى دلهي حيث أصبحت مقرا لثائب الملك ودوائره الاساسية.

K. D. Bhargava, op. cit. p.8. (١٠)

(١١) وذلك بعد ان حصلت الهند على استقلالها فقد ابرتات وزارة الخارجية الهندية الغاء محفوظاتها الوثائقية من سملا وتحويلها للارشيف الهندي في دلهي .

K. D. Bhargava, op . cit. p.8. (١٢)

(١٣) لآخذ فكرة عامة عن وثائق الارشيف الهندي في دلهي ومقارنتها بوثائق وزارة الهند في لندن يمكن الرجوع الى المادة الوثائقية التي اعدتها ( Jean C. Lencaster ) المنشورة في مجلتي :

1 — The British Association. Vol. IX, No. 43. April 1970, pp. 130-141.

2 — British Society for Middle Eastern Studies Bulletin, Vol . 3, No.

1, 1976 , pp. 29 - 35.

حيث يعطي تفاصيل تلك الوثائق واصنافها ومجلداتها وفتراتها التاريخية والصور المتوفرة في لندن من الارشيف الهندي .